نظرة عامة

تشير نتائج استقصاء الظرفية الاقتصادية في القطاع الصناعي الذي أنجزه بنك المغرب برسم شهر فبراير[1] إلى ارتفاع الإنتاج من شهر إلى آخر وشبه استقرار نسبة استخدام الطاقات في 71%، وهو مستوى يظل منخفضا مقارنة بما سجل قبل فترة الأزمة الصحية.

وفيما يخص المبيعات، فقد سجلت ارتفاعا سواء في السوق المحلية أو الأجنبية. ومن جهتها، بقيت الطلبيات في نفس مستواها المسجل في الشهر السابق، مع دفاتر طلبيات أقل من العادي.

وارتفع الإنتاج في «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية»، و«الميكانيك والتعدين»، و«النسيج والجلد»، فيما ظل مستقرا من شهر إلى آخر في «الصناعة الغذائية» و«الكهرباء والإلكترونيك».

أما المبيعات، فقد تزايدت في «النسيج والجلد»، و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الميكانيك والتعدين» وانخفضت في «الصناعة الغذائية» و«الكهرباء والإلكترونيك».

وفيما يتعلق بالطلبيات، فقد ارتفعت في «الصناعة الغذائية»، و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الكهرباء والإلكترونيك»، في حين تراجعت في «النسيج والجلد» و«الميكانيك والتعدين».

وبالنسبة للشهور الثلاثة المقبلة، صرح 37% و47% من المقاولات على التوالي عدم توفرهم على رؤية واضحة بخصوص التطور المستقبلي للإنتاج والمبيعات.

[1] تم إنجاز هذا الاستقصاء ما بين 1 و29 مارس واعتمدت النتائج على نسبة إجابة قدرها 63%.